

وزارة التجارة والصناعة

(قطاع التجارة الداخلية)

قرار وزاري رقم ٢ لسنة ٢٠١١ «بالتفويض»

باعتبار المعاونة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة المنيا

عن العام المالى ٢٠١١

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر في ٢٠٠٢/١/٣١؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاص؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥٧ لسنة ٢٠٠٥ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين واللائحة المالية ولائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة المنيا الصادر بتاريخ ٢٠٠٥/٩/٤؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة المنيا جلسة ٢٠١٠/١١/٢١ باعتماد المعاونة التخطيطية (التقديرية) للغرفة عن العام المالى ٢٠١١؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠١١/١/٥؛

قرارات

مادة ١ - اعتماد المعاونة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة المنيا عن العام المالى ٢٠١١ وستبلغ جملة الإيرادات التقديرية مبلغ ٢٣٧٥٠٠٠ ج (فقط مليونان وثلاثمائة وخمسة وسبعين ألف جنيه لا غير) وجملة المصروفات التقديرية مبلغ ١٩٠٧٠٣٠ ج (فقط مليون وتسعمائة وسبعة آلاف وثلاثون جنيهًا لا غير) بفائض قدره ٤٦٧٩٧ ج (فقط أربعمائة وسبعة وستون ألفًا وتسعمائة وسبعون جنيهًا لا غير).

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالواقع المصرية.

تحريراً في ٢٠١١/١/٥

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء دكتور / محمد أبو شادي